

هكذا برزت أميركا لنفسها الاجتياح والتعذيب وتسييس المساعدات

لم تهتم إدارة بوش بتناقضات خطاب بن لادن وحددته المطلوب الرقم واحد

أفغانستان إلى تحديث هذه الدولة وتطويرها، وتحرير الأفغانيات، وفرض ثقافة حقوق الإنسان. أين كانت إذاً الضرورة لشن هذه الحرب؟ وهل كانت عادلة؟ أسئلة حاولت الإجابة عنها عالم الأنثروبولوجيا، الأستاذ في جامعة مدينة نيويورك، طلال أسد، خلال محاضرة له أمس في الجامعة الأميركية في بيروت

حين شنت الولايات المتحدة حربها على أفغانستان قبل عقد تقريباً، كان سببها المباشر هو ووقوف «القاعدة» وراء هجمات 11 أيلول 2001، رغم الكلام المتناقض لزعيم هذا التنظيم، أسامة بن لادن، عن مسؤوليته الشخصية تجاه ما حصل. وبعدهما أصبح صعباً الوصول إلى المطلوب الأول على لائحة الإرهاب، تحولت ذرائع الأميركيين لاجتياح

غير الأميركيين ذرائعهم لشن الحرب لتصبح تحرير الأفغانيات وحقوق الإنسان

عدالة الحرب وديمومة السلم: أفغانستان نموذجاً



الأستاذ في جامعة مدينة نيويورك طلال أسد في بيروت أمس (بلال جاويش)

ديما شريف

ما العلاقة بين الإرهاب والتعذيب؟ هل يؤدي ارتكاب الإرهاب إلى حدوث التعذيب؟ هل الإرهاب هو أداة سيادية بيد مرتكبيها؟ لماذا يُعتبر دائماً أن الأفراد هم من يرتكبون الإرهاب لا الدول؟ قد تكون الإجابة عن ذلك أن هذا يؤدي إلى أن الإنسان العادي لن يربط بالنتيجة مفهوم الإرهاب بالدولة التي تمارس هذا الإرهاب على مواطنيها أو غيرهم.

هذا ما يقوله الأستاذ في جامعة مدينة نيويورك طلال أسد، الذي سعى خلال محاضراته في الجامعة الأميركية في بيروت إمس إلى الإجابة عن سؤال «هل تدخل حلف شمالي الأطلسي في أفغانستان حرب عادلة؟»، وذلك بدعوة من مركز الدراسات العربية والشرق أوسطية في الجامعة.

يقارن أسد بين هجوم «بيرل هاربر» في الحرب العالمية الثانية، والحرب الأميركية على أفغانستان، بوصفهما هجوماً استباقياً من جيشين نظاميين. ويعود إلى الأيام التي تلت هجمات 11 أيلول 2001، فخطابات الرئيس السابق جورج بوش، التي تحدثت عن إحقاق العدالة، تشبه إلى حد بعيد خطابات الرئيس ثيودور روزفلت في زمن «بيرل هاربر». وحصلت الحرب التي أرادها بوش وجيشه بعدما رفض نظام «طالبان» تسليم المتهم الأول أسامة بن لادن. هذا الأخير نفى بداية، في 17 أيلول 2001 تحديداً، أن يكون وراء العملية. ثم عاد، في نهاية تشرين الأول من العام نفسه، وادعى وقوفه خلف ما حصل.

لم تهتم الإدارة الأميركية آنذاك بالتناقضات في خطابه، وحددته باعتباره «المطلوب الرقم واحد». عُدّ رفض «طالبان» تسليمه بمثابة السبب المباشر لشن الحرب. لكن بعد بدئها، واكتشاف الأميركيين أن الوصول إلى بن لادن صعب على ما يبدو، أعطيت تبريرات مختلفة للحرب: الخطر الذي تمثله الحركة الإسلامية وأفغانستان على الأمن الأميركي، وتحرير النساء الأفغانيات، وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، وإعادة بناء الدولة... لو سلم بن لادن إذاً، لما كانت الحرب لتقع، وبالتالي، ستذهب كل مساعي تطوير الدولة الأفغانية وتحديثها أدراج الرياح، كما يقول أسد. ويتابع أنه كان من الضروري لمناصري الحرب آنذاك أن يتشككوا في قدرة أفغانستان على أن تكون دولة سيادية لتبرير اجتياحها، «فالدولة السيدة هي التي يتوقع منها أن تسن القوانين وتفرضها وتعضد بالأخلاق». وبما أن أفغانستان لم تكن سيادة، كان اجتياحها مباحاً. إلى جانب ذلك، أعلنت وزارة العدل الأميركية في التاسع من كانون الثاني 2002، أن أفغانستان «دولة فاشلة»، وبالتالي لا يحق لها أن تنال الحماية التي توفرها اتفاقية جنيف لأسرى الحرب.

إعلان سميح بـ«التعذيب الأميركي الرسمي» لاحقاً بحق جميع المعتقلين، وإنشاء معتقل غوانتانامو، ولم يجر التطرق بعد ذلك إلى فساد حكم الرئيس حميد قرصاي (في الفترة الأولى) أو

الضحايا المدنيين، أو الفشل السياسي والعسكري للمحتل.

كان لا بد لأسد من أن يذكر كيف أن الرئيس الأميركي الحالي، باراك أوباما، لم يكن ضد هذه الحرب أيضاً. ففي آب 2007، حين كان سيناتوراً، قال إن «الحرب ضرورية»، لكنه أوضح أنه لن يحاول استخدام الأسلحة النووية فيها. وحين أصبح رئيساً، تراجع عن كلامه، وكذب، حين كرر ضرورة استخدام الأسلحة النووية عند الحاجة». وينظر أسد، هنا السؤال الأهم: لماذا الحرب هي ضرورة؟ فهي كانت ردة فعل على أحداث 11 أيلول ومترافقة مع التناقضات في تحمل بن لادن المسؤولية عنها. إذاً لم تكن الأدلة كافية للربط بين أفغانستان و11 أيلول، وبالتالي لشن حرب. لكن الدول لديها الحق في شن الحروب، وواجب التقيد بالقانون، يقول أسد، وفي حال حدوث اعتداءات إرهابية، يمكن عندها إسباغ صفة الشرعية على الأعمال العسكرية التي تليها.

ويشير أسد إلى أن مفهوم الضرورة «غامض ومبهم»، فهو يعطي الحق بالدفاع عن الحرب التي شنت، وبالحق في الاعتقال اللامتناهي. وماذا عن المعارضة الشعبية الأميركية لهذه الحرب؟ لا يتوقع أسد أن تزيد هذه المعارضة رغم مقتل المزيد من الجنود الأميركيين. ويرأيه، يعود السبب إلى أنه لا تجنيد إجبارياً اليوم في أميركا كما كان على أيام حرب فيتنام. كذلك فإن ارتفاع نسبة البطالة في أميركا يدفع عدداً من الشباب إلى الانخراط في الجيش الذي لا يجد صعوبة في تجنيدهم.

هناك أيضاً اعتماداً متزايداً على المتعاقدين المدنيين مع الجيش. فقد أصبح عدد هؤلاء أكبر من عدد العناصر العسكريين في هذه البلاد. ومن هنا تميل عامة الناس إلى إلقاء اللوم، في وقوع ضحايا مدنيين بين الأفغان، على هؤلاء المتعاقدين.

أما عن حلف شمالي الأطلسي، فيذكر أسد بما قاله بوش الابن عن أنه «حين نتكلم على الحرب، نكون نتكلم على السلام»، وأوباما لم يبتعد كثيراً عن ذلك حين قال، بعد ثلاثة أشهر على تنصيبه رئيساً، إن «عودة طالبان ستأتي بالعنف على الأفغان... أميركا ردت لأن أمننا وسلامنا يعتمد على ذلك». من هنا، يستنتج أسد أن «السلام الدائم يتطلب الحرب الدائمة»، وكلام بوش وأوباما و«الأطلسي» يعتبر عن مفهوم الحرب العادلة في نظرهم. أحد مظاهر هذه «الحرب العادلة» هو ربط الجيش الأميركي المساعدات الإنسانية التي كان يقدمها هو والمنظمات غير الحكومية العاملة هناك، بمدى تعاون الناس معه في الوشاية بـ«طالبان». لم تعد المساعدة محايدة، وأسهمت في مغادرة عدد من هذه المنظمات البلاد.

يرى أسد أنه «ليس من الصعب رؤية دول مزدهرة ومجموعة متمردين من منظور واحد، يكون فيه الإرهاب سيد الموقف»، ويختم بالجزء بأن مفهومي النسبية والضرورة في أي حرب، وخصوصاً بين دولة ومنظمة، أي خلال الحروب غير المتكافئة، غير مقتنعين، لكن سيجد الناس دائماً وسيلة ما لتبرير حروبهم لشعبهم هم.

ارتفاع نسبة البطالة في أميركا يدفع عدداً من الشباب إلى الانخراط في الجيش



ربط الجيش الأميركي المساعدات الإنسانية بمدى تعاون الناس في الوشاية بـطالبان

اعتراف بصعوبة إفشال كل الأعمال الإرهابية

اعترفت باكستان والولايات المتحدة، أمس، بصعوبة إفشال كل الأعمال الإرهابية التي تهدهما. إقرار أرفق بتعهد بتكثيف جهودهما «لمواجهة التهديد الإرهابي المشترك»، وذلك خلال زيارة كل من مستشار الأمن القومي الأميركي الجنرال جيمس جونز، ومدير وكالة الاستخبارات المركزية ليون بانيتا، لإسلام آباد، في إطار الحراك الذي سببه الكشف عن احتمال تورط أجهزة باكستانية حكومية بمحاولة الهجوم في «تايمز سكوير» في نيويورك. واجتمع المسؤولان مع القادة الباكستانيين السياسيين والعسكريين. وجاء في بيان مشترك، تمحور حول الهجوم الفاشل، أن «المباحثات تناولت التدابير التي سيستمر البلدان في تطبيقها لمواجهة التهديد المشترك، وتقادي هجمات

أخرى محتملة من هذا النوع». وأضاف البيان أن «الجانبيين أقرّا بصعوبة إفشال كل المؤامرات والأعمال الإرهابية، ووعدا بتكثيف الجهود وزيادة التعاون وحماية مواطنينا».

(أ ف ب)